دور القوى المدنية والسياسية في تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي لمواجهة الفكر المتطرف

The role of civil and political forces in achieving political and economic reform to confront extremist ideology

م.م محمد جبير عباس
Assist. Lecturer. Mohammed Jubayr Abbas
mohammed.j.abbas@uofallujah.edu.iq
م.م وليد حميد حسين
Assist. Lecturer. Waleed Hamid Hussein
waleed.h.hussein@uofallujah.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد /جامعة الفلوجة
College of Administration and Economics/University of Fallujah

الملخص

تعتمد فاعلية القوى المدنية والسياسية في مواجهة التطرف على قدرتها بالتعاون والتنسيق وتبادل الأفكار والجهود لتعزيز السلم والاستقرار في المجتمع،ويعتبر الإصلاح السياسي والاقتصادي جزءاً اساسياً من الاستراتيجية الشاملة لمكافحة التطرف, حيث تحتاج الإصلاحات السياسية الى توافق القوى السياسية او ارداة مجتمعية مدعومة بمؤسسات المجتمع المدني وسلوك جديد في عملية اتخاذ القرار ونهج جديد عبر اليات النظام الديمقراطي وتبني اصلاح الاقتصاد من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية التي يعتمد عليها لانجاح الإصلاح وتشريع القوانين والأنظمة واللوائح القانونية التي تطور عملية الإصلاح الاقتصادي.

ان مسارات الإصلاح السياسي والاقتصادي تمر بمرحلة طويلة عبر سلسلة من التحولات وإصلاح المؤسسات الديمقراطية وتطور الإدارة وهذا يتطلب أولا استتباب الامن وذلك لان الامن والاستقرار يمثلان الأسس الرئيسية التي تستند عليها مؤسسات الدولة ومن خلالها يمكن مواجهة التطرف, ويمكن ان يكون الانغماس في التطرف نتيجة للفشل في تحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة، مما يؤدي الى انعدام الثقة في النظام والبحث عن حلول متطرفة ، ومن ناحية أخرى يمكن ان يزيد التطرف من التعقيدات السياسية والاقتصادية من خلال زعزعة الاستقرار وتقويض الثقة في النظام، لذلك العمل على تحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية قد يلعب دوراً هاماً في تقليل انتشار التطرف.

الكلمات المفتاحية:– القوى المدنية–القوى السياسية–الإصلاح السياسي–الإصلاح الاقتصادي

المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

Abstract :

The effectiveness of civil and political forces in confronting extremism depends on their ability to cooperate, coordinate, and exchange ideas and efforts to promote peace and stability in society. Political and economic reform is considered an essential part of the comprehensive strategy to combat extremism, as political reforms require a consensus of political forces or a societal will supported by civil society institutions and new behavior. In the decision-making process and a new approach through the mechanisms of the democratic system and adopting economic reform through building the democratic institutions that are relied upon for the success of the reform and legislating laws, regulations and legal regulations that develop the economic reform process.The paths of political and economic reform go through a long stage through a series of transformations, the reform of democratic institutions, and the development of administration, and this first requires the establishment of security, because security and stability represent the main foundations on which state institutions are based and through which extremism can be confronted, and immersion in extremism can be a result of failure to achieve The required political and economic reforms lead to a lack of confidence in the system and the search for extreme solutions. On the other hand, extremism can increase political and economic complications by destabilizing and undermining confidence in the system. Therefore, working to achieve political and economic reforms may play an important role in reducing The spread of extremism

Keywords _ Civil Forces - Political Forces - Political Reform - Economic Reform

المقدمة

دور القوى المدنية والسياسية يعتبر أساسيًا في مواجهة التطرف، حيث تلعب هذه القوى دورًا حيويًا في تعزيز المشاركة المدنية وتعزيز الديمقراطية وتعزيز قيم الاحترام المتبادل والتسامح. وتشمل دورها الإسهام في صياغة السياسات العامة التي تعزز المساواة والعدالة الاجتماعية، وتعمل على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بشكل فعال.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل القوى المدنية والسياسية على تعزيز التواصل والحوار بين مختلف شرائح المجتمع، وتشجيع الحوار البناء وتقبل الآخر، مما يسهم في تقليل التوترات ومكافحة التطرف. كما تعمل هذه القوى على تعزيز الوعي بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتشجيع التعليم والتثقيف للحد من انتشار الأفكار المتطرفة.

بشكل عام، يمكن القول إن دور القوى المدنية والسياسية يكمن في بناء مجتمعات أكثر تلاحمًا واستقرارًا، والتي تعمل على تعزيز الحوار والتفاهم بين أفرادها، وبالتالي تقليل خطر التطرف والتطرف المتطرف ، موضوع الإصلاح السياسي والاقتصادي لمواجهة التطرف يتمحور حول تطبيق سلسلة من الإجراءات والسياسات لتحقيق تغييرات في البنية السياسية والاقتصادية بهدف التصدي للتطرف. يشمل ذلك إصلاح النظام السياسي لضمان المشاركة الديمقراطية الشاملة وتعزيز العدالة الاجتماعية والحكم الرشيد. كما يتضمن أيضًا تعزيز الاقتصاد بما يضمن توزيع الثروة بشكل عادل، وتوفير فرص العمل والتعليم، وتشجيع الاستثمار والابتكار. هذه الجهود تهدف إلى خلق بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي وتقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تكون مصدرًا للانزعاج والتطرف.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في الأسئلة التالية :-

1- كيف يمكن تحديد دور القوى المدنية والسياسية في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية؟

2- ما هي التحديات التي تواجه القوى المدنية والسياسية في تنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسية فعّالة؟

3- كيف يمكن قياس تأثير الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تقوم بها القوى المدنية والسياسية على مكافحة التطرف؟

4- ما هي الفرص المتاحة لتعزيز دور القوى المدنية والسياسية في مواجهة التطرف من خلال تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية؟

فرضية البحث:-

يمكن للقوى المدنية والسياسية أن تلعب دوراً حاسماً في تحقيق الاصلاح السياسي والاقتصادي الضروري لمواجهة التطرف، من خلال تعزيز الشفافية، وتعزيز حكم القانون، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة."

أهداف البحث:

- تحليل دور القوى المدنية والسياسية في مكافحة التطرف على المستوي المحلي
- تحديد التحديات التي تواجه القوى المدنية والسياسية في تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية و دورها في مكافحة التطرف.
- استكشاف الفرص المتاحة لتعزيز دور القوى المدنية والسياسية في مكافحة التطرف.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز دور القوى المدنية والسياسية في مكافحة التطرف بناءً على النتائج والتحليلات المستمدة من البحث.

منهجية البحث

استخدام المنهج التحليلي والوصفي لفهم وتحليل دور القوى المدنية والسياسية في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الموجهة نحو مواجهة التطرف لتحليل تأثير القوى المدنية والسياسية على السياسات الاقتصادية والسياسية، وتحديد العوامل التي تؤثر على قدرتها على تحقيق الإصلاحات. وسيتم استخدام المنهج الوصفي لوصف دور القوى المدنية والسياسية بشكل شامل، وتوضيح كيفية عملها وتفاعلها مع البيئة السياسية والاقتصادية .

المبحث الأول دور القوى المدنية والسياسية في مواجهة التطرف

تمتلك الدول استراتيجيات خاصة وقوانين تستند إلى ركائز في سبيل معالجة المشكلات ذات الأثر السلبي ومنها التطرف ، تلك السياسات والاستراتيجيات من المحتمل تمثل تطلعات الشعب لتحقيق الأمن . اما الواقع العراقي يختلف بمعطياته في سبيل مواجهة التطرف مما ألزم الحكومة العراقية على انتهاج سياسات عديدة جاء في مقدمتها توفير الغطاء القانوني والسياسة التشريعية و السياسات العامة الاجتماعية العراقية للحفاظ على وحدة الانتماء الوطني و الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع من اجل تحقيق مكتسبات الوطن الأمنية ، كذلك للحفاظ على المجتمع كان لا بد من التركيز على معالجة السياسات الاقتصادية العراقية كمدخل لمكافحة التطرف بعد ان أصبحت ظاهرة الإرهاب هاجسا يهدد كيانها ومستقبلها سواء على المستوى الداخلي او الخارجي . يتضمن المبحث مطلبين :-المطلب الأول :- ماهية التطرف الأسباب والاثار

المطلب الثاني :- دور القوى المدنية والسياسية في مواجهة التطرف

المطلب الأول ماهية التطرف الأسباب والاثار

التطرف هو الظلام الأسود الذي يسود العالم اليوم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط ، والتطرف أو التعصب ، هو تعصب شخص أو جماعة ، مصطلح التطرّف هو مصطلح غربي يُقابله في الإسلام مصطلح الغلو، وقد ورد ذكر الغلو في الشريعة الإسلامية بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إيَّاكُم والغُلُوَّ في الدِّينِ فإنَّما هَلَكَ مَن كان قَبلَكُم بالغُلُوِّ في الدِّينِ"

الغلو : هو مجاوزة الحدّ في الأمر ومخالفة المنهج.

التطرف هو امتداد للمفاهيم أو المواقف إلى حدود متطرفة أو مفرطة في الفكر أو السلوك ، ويتم ذلك بطرق مثل التعصب المفرط ، والعداء الشديد للآخرين، واللجوء إلى العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف ومعنى ذلك عدم تقبل الحقيقة حتى ولو ظهر دليلها لفرط الانحياز إلى العقائد المتبنّاة.

أولا:-التطرف لغة واصطلاحاً التطرف في اللغة معناه :الوقوف في الطرف بعيدا عن الوسط كالتطرف في الدين أو الفكر أو السلوك فهو بشكل عام يعني الخروج عن الأعراف والمفاهيم ، يأتي لفظ التطرف من (طَرَفَ) و (تَطرف)[1] .

[1] – عبد الحسين شعبان ، التطرف والإرهاب : إشكاليات نظرية وتحديات عملية إشارة الى العراق ، كراسات علمية(42) ،مكتبة الإسكندرية ، 2015 ، ص11 .

اما التطرف اصطلاحاً هو المبالغة في الأمر ومجاوزة الحد فيه إلى حيز الإسراف ، أي أن التطرف بشكل عام يعني الخروج عن الدستور والقانون السائد، وقد يكون تبني أفكار غريبة ومتشددة بحيث يتم تكفير الآخرين بناء عليها والبعد عن مبدأ الوسطية والاعتدال .

ظاهرة التطرف في هذا الزمن لها أثر بالغ الاهمية والخطورة على حاضر العالم ومستقبله ، لا شك ان العديد من البلدان لا تزال تعاني من آفة التطرف ، والعراق واحد من بين هذه الدول التي تسعى للخروج من ضيق التطرف الى سعة التسامح وتقبل الآخرين وتعزيز مبادئ وقيم التعايش السلمي [1].

والتطرف ظاهرة اجتماعية مركبة، وفي الوضع الراهن، فإن منظومة القيم والمبادئ، لم تعد محلية خالصة، نابعة من مورث الأمة والمجتمع ، بل باتت لها مرجعيات ، فليس بالضرورة أن تكون مؤيداً لداعش حتى توسم بالتطرف، يكفي أن تنسب لنفسك ، الحقيقة المطلقة والأخلاق الحميدة، وتحجبهما عن الآخرين، حتى تصبح متطرفاً يكفي أن تنتقص من "الآخر" أو تستكثر عليه حقوقه الأساسية، لأنه يختلف معك في العقيدة أو المذهب أو القومية ، أما التطرف في ميدان السلوك المنحرف ، فلا بديل الا بفرض سيادة القانون وحفظ حقوق المواطنين والمكونات المختلفة، وتكريس هيبة الدولة وسلطاتها وتوجه العراق شديد الوضوح في المعالجات المختلفة لظاهرة التطرف والإرهاب فثمة حلول أمنية وأخرى عسكرية ، لحفظ سلامة المواطنين ، وهناك معالجات فكرية وإيديولوجية ، تبدأ بالبيت والجامعة والاعلام وتنتهي بمؤسسات الدولة[2]. تكمن اخطر منابع التطرف في مؤسسات التربية والتعليم ، عندما تخفق الأساليب والمناهج التربوية وتبتعد عن ثقافة الحوار والتسامح والاعتراف بالآخر واحترامه، وحين يكون الشباب المسلحين بالتفكير المتطرف، سيما إذا تزامن ذلك مع تآكل في أدوار مؤسسات والإرشاد واضمحلال دور علماء الدين المتنورين، وشيوع الخطابات والأفكار المتشددة ونشر ثقافة الكراهية وإلغاء الآخر عندها يسود التطرف في المجتمع ، كذلك انعدام العدالة في توزيع الدخل والثروة، وتفشي ظاهرة

[1] –هيثم عبد السلام محمد ، مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية ، ط1 ،المكتبة العلمية ، بيروت ، 2005 ، ص 55 .

[2] – حسن سعد عبد الحميد التحافي، السياسات العامة لمكافحة الإرهاب في العراق بعد2003، أطروحة دكتوراه منشورة ، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية ، 2017 ، ص45.

الفساد والإفساد، واتساع الفقر والبطالة والازدياد بإحساس التهميش الاجتماعي والاقتصادي ، وهي مظاهر لشيوع التطرف وتنامي الإرهاب لذلك لابد ايجاد الحلول والمعالجات المطلوبة [1]

ثانيا:-أسباب التطرف

ليس للتطرف سبب بعينه ، و ما يمكن إدراكه هو تفاعل عدة أسباب قد تؤدي إلى انحراف الفرد أو جماعة مما يؤكد الوقوع في التطرف الذي قد يؤدي إلى الإرهاب بشتى أشكاله؛ ومن أهم الأسباب المؤدية لذلك نذكر ما يلي[2]:

1. العوامل الاجتماعية والاقتصادية: مثل الفقر، والبطالة، والظلم الاجتماعي، وعدم الحصول على فرص متساوية.
2. العوامل السياسية: مثل القمع السياسي، وغياب الديمقراطية، والصراعات الداخلية والخارجية.
3. العوامل الثقافية والدينية: مثل التفسير الخاطئ للنصوص الدينية، والتأثيرات الثقافية المتطرفة.
4. العوامل النفسية: مثل البحث عن الهوية، والحاجة إلى الانتماء والقبول، والتأثيرات النفسية السلبية مثل الغضب والإحباط.

5- أسباب إعلامية: طرح الأفكار المتطرفة عبر وسائل الإعلام المختلفة، تضخيم الأخبار مما يسهم في إشعال نيران الفتنة محليا .

6- فلسفة العولمة وممارساتها التي بلغت من التطرف الإيديولوجي ،لا سيما الاستبداد السياسي ، ومن الفساد الاقتصادي وغيره ما يجعلها في قفص الاتهام الذي يسعى للقضاء على الدولة والدين والوطن.

تحديد الأسباب المحددة يمكن أن يكون معقدًا ويختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر.

[1] – محمد كريم حمزه, مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق, بيت الحكمة, بغداد, 2011, ص115.

[2] – مولاي ناجم ، اثر التطرف الفكري على الفرد والمجتمع ، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة ، العدد الخامس ، الجزائر ، 2017، ص220 .

ثالثا:-اثار التطرف

تكمن أهم آثار التطرف على الفرد والمجتمع ما يلي: -[1]

1. زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي: يمكن أن يؤدي التطرف إلى تفاقم الصراعات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمعات.
2. زيادة العنف والصراعات: يمكن أن يتسبب التطرف في زيادة العنف والصراعات بين مجموعات مختلفة.
3. تقسيم المجتمعات: يؤدي التطرف إلى تقسيم المجتمعات وتعزيز الانقسامات بين أفرادها.
4. تأثير على الحقوق الإنسانية: يمكن أن يقوض التطرف حقوق الإنسان وحرياته من خلال ممارسات مثل القمع والتمييز.
5. تأثير على الاقتصاد والتنمية: يمكن أن يؤثر التطرف سلبًا على الاقتصاد والتنمية من خلال إخافة المستثمرين وتقليل الاستقرار الاقتصادي.
6. ضياع الشباب وانحرافهم وجعلهم يكرهون بناء أوطانهم والذود عنها وحمايتها و يصبحون أداة للتخريب والتدمير

المطلب الثاني دور القوى المدنية والسياسية في مواجهة التطرف

دور بارز ومهم جداً للقوى المدنية والسياسية في بناء وتنظيم المجتمع بمؤسساته ونظمه المختلفة ، حيث لا يمكن أن يستَتِب النظام الاجتماعي ويستقر، إلاّ بوجود جهاز القوى المدنية والسياسية التي تدعم ذلك من خلال ما تتخذه من قرار سياسي يتضمن الأهداف والبرامج السياسية والتخطيطية لتغيير الواقع السياسي الاقتصادي والسكاني والاجتماعي للمجتمع نحو حالة من التقدم ، آثاره واضحةً في التركيب السكاني والبناء الطبقي من خلال عملية الحراك الاجتماعي ينبغي الاشارة لها أن الظروف التي شهدها العراق بعد 2003، جعلت المجتمع العراقي في مواجهة تحديات وإشكالات عديدة سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية فرضت نفسها على المجتمع العراقي وعلى مدى استقرار المجتمع ومن ثم على حساب بناء الدولة العراقية على أسس جديدة ولعل أهم تلك الإشكالات التي شكلت عائقاً أمام بناء الدولة بمؤسساتها كافة هي

[1] – حازم صباح احميد-عماد وكاع ثجيل، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون والعلوم السياسية –جامعة ديالى ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، 2020، ص51-52 .

الإشكالات الاجتماعية التي أصبحت عائقاً أمام بناء دولة ديموقراطية حقيقية في العراق هي: الطائفية والولاءات الفرعية المتناحرة ، غياب القيم والمبادئ الاجتماعية الايجابية وضعف الترابط الاجتماعي، وفقدان ثقة الأفراد بالدولة ومؤسساتها الادارية والوظيفية وغياب الاستقرار وإنعدام السلم المجتمعي هذه العوامل مجتمعة كانت كفيلة بتنامي ظاهرة التطرف من ناحية ، ومن ناحية أخرى اضمحلال دور القوى المدنية والسياسية في اخذ دورها في المجتمع[1] .

أولا:-اضمحلال دور القوى المدنية والسياسية في العراق

تدهور الوضع السياسي والمؤسساتي في العراق يمكن أن يكون نتيجة لعدة عوامل، منها[2]:

1. التدخل الخارجي: تأثير التدخلات الخارجية في السياسة العراقية يمكن أن يقلل من مصداقية القوى المدنية والسياسية المحلية ويضعف دورها.

2. الصراعات الداخلية: التنافس السياسي العنيف والصراعات بين الفصائل المختلفة يمكن أن يضعف دور القوى المدنية والسياسية ويشوه صورتها أمام الجمهور.

3. الفساد وعدم الشفافية: انتشار الفساد وغياب الشفافية في العمل الحكومي قد يقلل من ثقة المواطنين في القوى المدنية والسياسية ويقلل من دعمهم لها.

4. التهديدات الأمنية: التهديدات الأمنية المستمرة يمكن أن تجعل القوى المدنية والسياسية تتجاهل القضايا السياسية والمجتمعية وتركز بشكل أكبر على الأمن والدفاع.

هذه العوامل وغيرها قد تؤدي إلى ضعف دور القوى المدنية والسياسية في العراق وتقليل قدرتها على تحقيق التغيير الإيجابي وتمثيل مصالح المواطنين ، ولا بد من تعزيز الدور الرئيسي للقوى المدنية والسياسية في استراتيجية منع التطرف العنيف والعمل المتعلق به وتسليط الضوء على الحاجة إلى القوى المدنية والسياسية من خلال إنشاء شبكات لمنظمات المجتمع المدني ومنابر لربط المجتمع المدني بالمواطنين ووسائل الاعلام [3]

---

[1] – عبير سهام مهدي، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية :العراق انموذجا ، مجلة السياسية والدولية ، العدد(22) ، 2012 ، ص178 .

[2] – عبدالحسين شعبان، التطرف والارهاب إشكاليات نظرية وتحديات عملية: مع إشارة خاصة إلى العراق، مكتبة الإسكندرية ، مصر، 2017 ،ص13.

[3] – عدنان ياسين مصطفى، المجتمع المدني في العراق: التحديات والأفاق، مجلة الحكمة،العدد36 ، بيت الحكمة، بغداد، 2004، ص63.

ثانيا:- تعزيز دور القوى المدنية والسياسية في مواجهة التطرف يشمل عدة جوانب:[1]

1- تعزيز الوعي والتثقيف: تقوم القوى المدنية بتوجيه الجهود نحو تعزيز الوعي بأخطار التطرف والتشجيع على الانخراط في الحوار المجتمعي لتعزيز الفهم والتسامح.

2- تشكيل السياسات الوطنية: تلعب القوى السياسية دوراً رئيسياً في وضع السياسات والإستراتيجيات الوطنية لمكافحة التطرف، بما في ذلك التشريعات والسياسات الأمنية والاجتماعية.

3- دعم الحوار والتضامن: تشجع القوى المدنية على تعزيز الحوار البناء بين مختلف الفئات الاجتماعية والثقافية لتعزيز التضامن ومقاومة التمييز والانقسامات.

4- تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان: تعمل القوى المدنية والسياسية على تعزيز مبادئ الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان كأساس لبناء مجتمع متسامح ومستقر.

5- توفير الخدمات الأساسية: من خلال تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، يمكن للقوى المدنية تقليل مساحة الاستغلال والإحباط التي قد تدفع بعض الأفراد نحو التطرف.

6- التعاون الدولي: تعزز القوى المدنية التعاون مع الجهات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتبادل الخبرات والمعرفة في مجال مكافحة التطرف وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

المبحث الثاني

دور الإصلاح السياسي والاقتصادي في مواجهة التطرف

ازداد الاهتمام بقضايا التطرف وتعددت الرؤى النظرية والتجارب العلمية لمكافحة هذه الظاهرة الخطرة, ومحاربة القائمين عليها والراعين لها والمعتاشين منها في كثير من الدول, اذ تعد ظاهرة التطرف من اكثر الظواهر التي شغلت الأوساط جميعها خلال الفترة الأخيرة, نظراً لما تتركها من اثار سلبية على المستويات السياسية والاقتصادية, فهي تنشأ بفعل تظافر عوامل عديدة منها سياسية واقتصادية , فالتطرف بكافة اشكاله يمثل احد القضايا التي تواجه المجتمعات الدولية, وتشكل تهديداً خطيراً لنمائها واستقرارها وتطورها فالدولة مطالبة بالتدخل وتدبير أمور المجتمع بالعمل على كفالة تنظيم مثل هذه الجهود والاهتمام بها وتفعيلها, ولا تكفي ردود الفعل

[1] - عبد الغفار شكر، نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي، مجلة الحوار المتمدن، العدد985 ، 2004 ، شبكة المعلومات العالمية WWW.Ahewar.Org .

للقضاء على التطرف, الامر يحتاج الى خطة طويلة الأمد خصوصاً بالتعاون مع دول الإقليم ومع المجتمع الدولي ويتطلب ذلك جهداً داخلياً على مستوى كل دولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ودينياً وتربوياً بهدف اجتثاث الظاهرة من الجذور وتجفيف منابعها الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعليه ان هذه الدراسة ستحاول توضيح في المطلب الأول الإصلاحات السياسية في مواجهة التطرف وفي المطلب الثاني نوضح فيه الإصلاحات الاقتصادية في مواجهة التطرف.

المطلب الأول: دور الإصلاح السياسي في مواجهة التطرف

المطلب الثاني: دور الإصلاح الاقتصادي في مواجهة التطرف

المطلب الأول

دور الإصلاح السياسي في مواجهة التطرف

الإصلاح السياسي هو عملية تغيير او تحسين النظام السياسي في المجتمع, سواء على مستوى السياسات الحكومية او تشريعات البلد, يمكن ان يشمل الإصلاح السياسي تحسين الديمقراطية, تعزيز حقوق الانسان, مكافحة الفساد, وتوفير فرص متساوية للمواطنين, فيما يتعلق بدور الإصلاح السياسي في مواجهة التطرف, يمكن ان يكون للإصلاح السياسي تأثير إيجابي على تقليل مستويات التوتر والاحتقان في المجتمع, كما انه يمكن ان يساهم في تقليل الشعور بالظلم والاستياء السياسي الذي قد يدفع بعض الأشخاص نحو التطرف, على الرغم من ان الإصلاح السياسي ليس العامل الوحيد في مكافحة التطرف, الا انه يمكن ان يكون جزءاً هاماً من الجهود الشاملة لتحقيق استقرار سياسي يسهم في منع انزلاق الافراد نحو المواقف المتطرفة, لذلك اصبح المجتمع العراقي يعاني من ظهور وانتشار ظاهرة التطرف بسبب قيام الدولة العراقية على تكريس الولاء القائم على الانتماءات الأولية وليس المواطنة والمشاركة, والطائفية, ونظام المحاصصة, والفساد الذي كان الوجه الاخر للتطرف[1].

[1] – اسراء علاء الدين نوري, الإرهاب والفساد في العراق: الواقع وسياسات المكافحة, مجلة العلوم السياسية, جامعة النهرين, العدد 59, 2019, ص166.

ظاهرة التطرف لم تنشأ جزافاً بل لها أسبابها السياسية, فلابد من معرفتها للوقوف من خلال التشخيص على تحديد الدواء المناسب لمعالجتها وسبل مواجهتها [1].

أولا- غياب او ضعف دولة القانون والمؤسسات, ان النخبة الحاكمة مازالت تملك وتسيطر على كل شيء حتى وان كانت هناك أحزاب سياسية ومؤسسات دستورية, فكل ذلك يظل خاضعاً بشكل كبير لرغبة النخبة الحاكمة, ففي ظل هذا الوضع وغياب او ضعف دولة القانون والمؤسسات وغياب الديمقراطية لا يمكن بناء مؤسسات حقيقية , وبالتالي تكون قدرة الدولة على تنفيذ القرارات محدودة وضعيفة, ومن ثم فهي دولة ضعيفة في مجال الإنجاز السياسي بالمعنى الايجابي[2].

ثانياً- المباعدة بين النصوص الدستورية والواقع العملي, تبرز القيود في القوانين والتشريعات احد المعوقات التي تحد من حركة المؤسسات وإمكانية حصولها على التمويل المناسب, وكذلك تحد من إمكانية اسهامها المباشر في عملية الإصلاح السياسي, فعلى الرغم من وجود الدستور وفيه العديد من النصوص التي تتحدث عن الحقوق الأساسية للمواطنين, لكن مع وجود هذه النصوص فإن المواطن يعيش تحت وطأة القهر ولا يطمئن الى وجود نفسه, فضلاً عن حقوقه وحرياته[3].

ثالثاً- الاعتماد على أسلوب المحاصصة الطائفية والحزبية بدون الاعتماد على معايير الكفاءة والنزاهة والتكنوقراط, فضلاً عن إصرار الأحزاب السياسية العراقية للحفاظ على مصالح حزبية وفئوية ضيقة, مما أثر سلباً على أداء المنتظم السياسي العراقي بشقيه التنفيذي والتشريعي, الامر الذي رتب تحول هذا التنافس الحزبي الى ساحة عمل مناسبة لتنمي الفكر المتطرف لدى بعض الافراد من اجل تمرير مشاريعهم واجنداتهم المشبوهة, فضلاً عن انتشار عمليات الفساد الممنهج التي قام بها بعض كبار موظفي الدولة[4].

---

[1] – نادى محمود حسن, التطرف الفكري أسبابه ومظاهرة وسبل مواجهته دراسة من منظور الكتاب والسنة, أبحاث ووقائع المؤتمر العام السابع والعشرين, جامعة الازهر, مصر, ص21.

[2] – حازم صباح احميد, عماد وكاع عجيل, منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق, كلية القانون والعلوم السياسية, جامعة ديالى, مجلة العلوم القانونية والسياسية, المجلد التاسع, العدد الأول, 2020, ص57.

[3] – المصدر نفسه, ص58.

[4] – دنيا جواد, الإرهاب في العراق: دراسة في الأسباب الحقيقية: دراسة تحليلية لاسباب الإرهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية, مجلة العلوم السياسية, جامعة بغداد, العدد43, ص144.

رابعاً– ضعف التخطيط الاستراتيجي والذي يعد من المهام الرئيسة للقيادة الاستراتيجية, وعنصراً مهماً لثبات منظومة الامن في العراق, وبالتالي يعاني العراق اليوم من حالة ضعف في منظومة التخطيط الاستراتيجي, وهو ما انعكس سلباً على عمل معظم مؤسسات الدولة العراقية ونتاجها التي باتت تعاني من ضعف في التخطيط الاستراتيجي الذي يمثل احد السمات الرئيسة للعصر الحديث, لذا ومن خلال تحليل وفحص عمل معظم المؤسسات الاستراتيجية للدولة تجد ان هناك ترهلاً وضعفاً واضحاً في عملية الخطط الاستراتيجية بسبب ضعف القيادة الادارية[1].

اما اليات منع ومكافحة التطرف العنيف فلا تعد أداة لمكافحة التطرف بل خياراً متوازياً ومكملاً في السياسات التي تتعامل مع الأنشطة المغلقة, وفائدة هذه الاليات انها تتضمن إعادة التأهيل والدمج من اجل تحقيق السلم الأهلي في المجتمع, لذلك لابد من اعتماد العراق الى بعض الركائز المهمة في منع ومكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب وهي:

أولا– العمل على تطبيق الدستور العراقي لسنة 2005 اذ يعد واحداً من اهم واقوى الوثائق القانونية المعتمدة في مكافحة التطرف العنيف, حيث أشار في كثير من مواده وبنوده بشكل واضح الى قيم وفلسفة بناء الدولة المدنية الخالية من العنف من خلال ترسيخ قيم الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات واستقلاليتها واحترام وضمان حقوق الأقليات والابتعاد عن التمييز النوعي والعرقي[2].

ثانياً– تعزيز ثقافة الحوار والتفاهم السلمي داخل المجتمع عن طريق تعليمها للناشئة منذ المراحل العمرية الأولى, وزرع خصال التسامح والتصالح وحب الوطن وتحصين المبادئ السامية, وتعزيز التعليم والتثقيف الذي يلعب الدور الأساسي في مكافحة التطرف من خلال توفير فرص تعليمية وتثقيفية شاملة للشباب, وايضاً حث مؤسسات المجتمع على تهذيب الانفعالات غير الطبيعية وردود الأفعال الحادة والعنيفة التي تصدر عن الأطفال والناشئة عن طريق اشراكهم في الأنشطة الرياضية والترفيهية المتنوعه, وكذلك تعزيز روح الحوار والتفاهم السلمي بين الطوائف المختلفة في المجتمع العراقي للحد من التوترات والصراعات, أيضاً على مؤسسات الدولة ككل محاربة

[1] – علي زايد العلي, التحديات غير المرئية للامن الوطني العراقي, مركز البيان للدراسات والتخطيط, 2018/6/26, ينظر الى الرابط: https: \\www.bayancenter.org\2018\06\4565

[2] – خالد عبد الغفار البياتي, كيف يمكن علاج التطرف الذي زرعه داعش, مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية تاريخ النشر 2022/1/14/ تاريخ الزيارة 2024 /2/25, ينظر الى الرابط التالي: https:\\www.alnahrain.iq\post\672.

التطرف والأفكار التكفيرية والسموم الداخلة الى مجتمعنا من خلال عقد المؤتمرات والندوات والورش بالتعاون مع مؤسسات الدولة السياسية والأمنية والاجتماعية ولعل من ابرزها المؤتمر الدولي: (الاعتدال في الخطاب السياسي والديني واثره في تعزيز التنمية المجتمعية) وندوة : (أساليب التربية ضد التطرف المؤدي الى الإرهاب في العراق)[1].

ثالثاً- اذ ينبغي على برامج الحكم الرشيد ان تعمل على توفير المعلومات عن أداء الحكومة القوية والفدرالية والدستور المكتوب وحرية الاعلام واستقلال السلطة القضائية والتوافقية وحرية عمل الأحزاب السياسية ومدى احترام حقوق الانسان والشفافية والمسائلة هذه المؤشرات تعد أسس الإصلاح السياسي وان اعتماد نجاح تنفيذ معايير الإصلاح السياسي يعتمد على على مدى التزام السلطة السياسية باحترام وتنظيم عمل هذه المؤسسات واستقلالها[2].

يستنتج مما سبق ان عملية الإصلاح السياسي ودوره في مواجهة التطرف يحتاج الى توافق القوى السياسية وإرادة مجتمعية مدعومة بمؤسسات المجتمع المدني وسلوك جديد في عملية اتخاذ القرار وبنهج جديد عبر اليات النظام الديمقراطي وتشريع القوانين واللوائح القانونية التي تطور عملية الإصلاح السياسي.

المطلب الثاني

دور الإصلاح الاقتصادي في مواجهة التطرف

العامل الاقتصادي كان له دور كبير في انضمام الكثير من الشباب الى التنظيمات المتطرفة, اذ ان الكثير من الشباب عاش حالة من انعدام كلي بحيث لا يستطيع الحصول على ايراد مالي لقلة فرص العمل والمحسوبيات في التوظيف بدوائر الدولة, وشبه غياب لنشاط القطاع الخاص القادر على استيعاب هؤلاء الشباب, يضاف الى ذلك سياسة الحرمان التي مارستها الحكومة المركزية وازدواجيتها في إقرار المشاريع الانتاجية او الاستثمارية بين المحافظات مع وجود حالة من الفساد المالي والاداري[3].

[1] – مجموعة باحثين, التمكين السياسي لمحافظة الانبار, مطبعة الكتاب, الطبعة الأولى , بغداد– العراق, 2020, ص 27–ص28.

[2] – ستار شدهان شياع, الإصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد عام 2003 وافاقها المستقبلية, أطروحة دكتورة غير منشورة, كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, 2015, ص161.

[3] – المصدر السابق, ص29.

ظاهرة التطرف ايضاً لها أسبابها الاقتصادية فلا بد من معرفتها والتوقف عليها وتشخيصها ومن ثم تحديد معالجتها وسبل مواجهتها ومن ابرز أسبابها:

أولا– الفساد المالي والإداري, فقد انتشر الفساد المالي والإداري في كل مؤسسات الدولة وفي كل السلطات سواء كانت التشريعية او التنفيذية او القضائية, فضلاً عن كثير من أجهزة الدولة من قمة الهرم وهي سلطات النظام السياسي وانتهاءً بالقاعدة وهي مؤسسات الحكومة الاتحادية ولا يزال العراق يعاني من ابشع جرائم الفساد في مسألة العقود والمقاولات وصفقات الأسلحة, ان عملية الفساد المالي والإداري في العراق واجهت الكثير من الانتقادات من قبل منظمات المجتمع المدني والمنظمات العالمية والمؤسسات الرسمية والشعبية التي انتقدت بقوة ظاهرة انتشار الفساد بكل انواعه وكذلك من المؤسسات الدينية التي أعلنت في كثير من من الأحيان انتقاد ظاهرة الفساد ومعاقبة المقصرين لانها الافة التي تاكل مدخرات المواطنين[1].

ثانياً– عدم المساواة في توزيع الثروات يمكن ان يسهم في ظهور التطرف من خلال زيادة الغضب والاستياء لدى الفئات الأقل حظاً في المجتمع عندما تكون الفجوة بين الأثرياء والفقراء واسعة جداً, قد تؤدي الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها الافراد الى التوجه نحو الميل الى التطرف, سواء كان ذلك سياسياً او دينياً او اجتماعياً , من هنا يصبح التصدي لعدم المساواة في توزيع الثروات امراً هاماً لمكافحة ظهور التطرف والحفاظ على استقرار المجتمع[2].

ثالثاً– تطور ظاهرة البطالة والفقر في الاقتصاد العراقي وتزايد معدلات الفقر, فضلاً عن تفاقم مشكلة البطالة متعددة الابعاد في المجتمع العراقي والمتمثلة بالعوز المادي, وبالتالي ظهور البطالة والفقر يمكن ان يلعب دوراً في تعزيز التطرف عندما يفقد الافراد الى فرص العمل ويعيشون في حالة من الفقر, قد يجدون انفسهم عاجزين عن تحقيق طموحاتهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية هذا الشعور بالإحباط والاستياء قد يدفعهم الى البحث عن مخرج سريع لمشاكلهم, وقد يجدون في الأيديولوجيات المتطرفة او المجتمعات المتشددة وعداً وهمياً لحياة افضل[3].

---

[1] – المصدر السابق, ص88.

[2] – مجموعة باحثين, المصدر سبق ذكره, ص30.

[3] – حنان يونس حافظ, واقع الفقر في العراق .... التحديات والمقترحات, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, كلية الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, مجلد 21, عدد 76, 2023, ص100.

اما اليات منع ومكافحة التطرف العنيف اقتصادياً فلا بد من اجراء معالجات حقيقية لكثير من مفاصل الدولة على المستوى الاقتصادي ومن أهمها:

أولا- التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتأكيد على تنويع مصادر النمو الاقتصادي واستدامته, ووضع الأولويات التي تساهم في توليد فرص العمل والدخل للافراد وتمكنهم من الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[1].

ثانياً- التجارة لها دور هام في مواجهة التطرف من خلال تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص العلم , مما يقلل من الفقر والعوامل التي تسهم في انتشار التطرف, كما يمكن للتبادل التجاري أي يعزز التفاهم الثقافي والتعاون بين الدول مما يقلل من التوترات والصراعات التي يمكن ان تؤدي الى التطرف , لذلك ينبغي على العراق ان يستثمر بشكل كبير في البنية التحتية واللوجستيات المتعلقة بالتجارة, فمن شأن البنية التحتية الاستثمارية الضخمة والنقل والبرامج اللوجستية بشكل رئيسي مساعدته على تحسين التجارة عبر كسر الحواجز المادية وتقليل تكاليف النقل والخدمات اللوجستية[2].

ثالثاً- ينبغي تقديم الحوافز والدعم الى القطاع الخاص وتطوير قدراته المالية وكفاءته في إدارة وإقامة المشاريع المختلفة في الاقتصاد العراقي, وكذلك معالجة مشكلة الفقر من خلال وضع استراتيجية القضاء على الفقر, وايضاً العمل على إيجاد فرص العمل وخفض البطالة من خلال تقديم القروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع القطاع الخاص على تشغيل العاطلين على العمل في المشاريع الاستثمارية التي يقيمها[3].

رابعاً- العمل كشريك لمؤسسات الدولة على النهوض بمستوى معيشة الفئات وسكان الاحياء العشوائية ومساعدتهم في إيجاد المساكن والعمل على تنظيمهم وادماجهم في المجتمع من خلال تحقيق المساواة في توزيع الثروات التي يمكن ان يسهم في تقليل التطرف, حيث يشعر الافراد بالمشاركة العادلة في الاقتصاد وبالتالي يكونون اقل عرضة للانقياد لافكار التطرف, بالإضافة

[1] – المصدر نفسه, 103.

[2] – ريم شاكر كاتب, فرص وتحديات مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية في ظل الازمات, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, كلية الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, السنة احدى وعشرون, العدد 76, 2022, ص137.

[3] – ستار شدهان شياع, مصدر سبق ذكره, ص217.

الى ذلك ان الفجوات الاقتصادية الكبيرة قد تؤدي الى عدم الرضا والاحتقان في المجتمع مما يزيد من احتمالية تجنيد الافراد للتطرف[1].

يرى الباحث ان التطرف لن ينتهي مالم يتم ينتهي بمعالجة جذرية شاملة على المستوى السياسي والاقتصادي, وبالتالي يعتبر الإصلاح السياسي والاقتصادي أداة حيوية في مواجهة التطرف, لذلك يجب على الحكومات تعزيز الشفافية والعدالة الاجتماعية وتعزيز الفرص الاقتصادية والتعليمية للجميع, بالإضافة الى ذلك ينبغي تعزيز الحوار الثقافي والديني وتعزيز الاندماج الاجتماعي من خلال هذه الجهود المشتركة, ويمكن تقليل الفجوات وتعزيز التعايش والاستقرار في المجتمع, وبالتالي تقليل مساحة التطرف وزيادة فرص التفاهم والسلام.

الخاتمة:

يُظهر البحث في معالجة التطرف أنه عملية شاملة ومتعددة الأبعاد تتطلب تدخلات متنوعة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية ، ويجب أن تتبنى القوى المدنية والسياسية نهجاً متوازناً يجمع بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان لمواجهة الجذور العميقة للتطرف ومحاربته بفاعلية من خلال التعاون الدولي وتعزيز الفهم المتبادل وتعزيز الحوار وتعزيز التضامن الاجتماعييمكننا بناء مجتمعات أكثر استقراراً وسلاماً وتسامحاً ، التطرف لا يعبر عن حالة معزولة عن السياق الاجتماعي والثقافي العام ، بل هو بالضرورة أحد نتاجاته المباشرة أو الضمنية ومن هنا اي معالجة للتطرف يجب أن تدرك واقع الأسرة والمدرسة والجامعة والمسجد ، وأن ندرك سلفا بأننا في عصر يصعب فيه السيطرة على الأفكار والقناعات أو إعادة توجيهها ، ففي الثورة الرقمية بات للجميع قدرته على التأثير والتأثير المضاد، وأضحت العبرة بأن يكون العمل أكثر منهجية واستدامة فإن أي معالجات أمنية ستكون قاصرة عن مواجهة الظاهرة ، بل قد تشد لتناميها ومن هنا لابد ان تدرك كل الأطراف الطور الجديد الذيً إضاف سببا ّ تمر به ظاهرة التطرف في ظل المعطيات القائمة.

النتائج:

استخلص البحث بعدت نتائج منها:-

1- القوى المدنية والسياسية تواجه تحديات مركبة أبرزها الاقصاء الاقتصادي والاجتماعي وتفاقم التباين بين قدراته وكفاءته وبين محدودية التوزيع غير العادل للفرص المتاحة و ما ترتب

[1] - حازم صباح احميد, عماد وكاع عجيل, مصدر سبق ذكره, ص71.

عنها من ضعف الإمكانات ، كما يواجه معوقات مادية وثقافية لا تمكنه من الاستقلالية وبناء الذات، وتحديات تواجه تطلعه والمجتمع ككل لمزيد من الحريات ولتدعيم الأبعاد الاجتماعية للديمقراطية.

2- أن للتطرف دوافع وأسباب متعددة ، تحتاج إلى معالجة جذرية للتخلص منه من أجل بسط الأمن والاستقرار، والسكينة العامة.

3- مواجهة التطرف تستلزم دارسة شاملة لكافة الأسباب المختلفة له والتي منها ما هو ديني ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصاد أو نفسي أو هو خليط من هذا كله .

4- انتشار التطرف يعني الجهل وضعف البصيرة وقلة الفهم والمعرفة بالحقيقة .

5- عدم التنسيق والتكامل بين رؤى وبرامج الجهات والأطراف الحكومية والمدنية الأهلية الوطنية و الدولية المعنية بقضايا السلم و الأمن و تعزيز ثقافة الاعنف وتفعيل مشاركة الشباب في تحقيقها.

6- عوامل التهميش والاقصاء السياسي والاقتصادي و الاجتماعي و التي ترتب عنها شعورا بالظلم لدى جمهور واسع من الشباب، و الضعف المتعزز لمشاركة الشباب في الشأن العام و الشأن السياسي و في العمل التطوعي المدني والتفشي الواسع للعنف في العديد من الفضاءات والمؤسسات .

التوصيات:

1- إعطاء أولوية في الدعم الفني والمادي للجمعيات والمنظمات الشبابية المهنية ولمنظمات وجمعيات المجتمع المدني الوطنية وخلق ديناميكيات شراكة وتعاون بين هذه الأخيرة وبين جمعيات المجتمع المدني المحترفة و المتخصصة والعاملة في مجالات تمكين الشباب و نشر قيم الحوار و التسامح و حقوق الانسان .

2- التوسع في إنشاء المراكز البحثية المعنية بقضايا التطرف والعنف وتحقيق الأمن .

3- تشجيع إصدار المؤلفات المعنية بتفكيك ثقافة التطرف ونشر الفكر المعتدل .

4- تعزيز الإعلام الإيجابي لقيم الاعتدال والتسامح وقبول الآخر، والانفتاح على الثقافات الإنسانية وهي نتاجات كفيلة بتعزيز ثقافة المحبة والتسامح وتغيير نظرتهم للعالم وتهذيب سلوكياتهم .

5- إضافة مناهج جديدة حول الوقاية من الجريمة والتطرف توضح كيف يمكن للشباب تحصين أنفسهم من الجريمة ومعرفة السبل الناجحة للابتعاد عنها .

6- تعزيز الإصلاح السياسي والاقتصادي بالسياسات والقوانين التي تمكنه من استثارة المحتاجين فمن واجب الحكومة ان توفر حياة لائقة لأبناء المجتمع .

7- **المصادر**

اولاً- الكتب

1- مجموعة باحثين, التمكين السياسي لمحافظة الانبار, مطبعة الكتاب, الطبعة الأولى , بغداد- العراق, 2020.

2- عبدالحسين شعبان، التطرف والارهاب إشكاليات نظرية وتحديات عملية: مع إشارة خاصة إلى العراق، مكتبة الإسكندرية ، مصر، 2017.

3- محمد كريم حمزة، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق ، بيت الحكمية ، بغداد، 2011.

4- عبد الحسين شعبان ، التطرف والإرهاب : إشكاليات نظرية وتحديات عملية إشارة الى العراق ، كراسات علمية(42) ،مكتبة الإسكندرية ، 2015.

5- هيثم عبد السلام محمد ، مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية ، ط1 ،المكتبة العلمية ، بيروت ، 2005 .

ثانياً- الدوريات:

1- اسراء علاء الدين نوري, الإرهاب والفساد في العراق: الواقع وسياسات المكافحة, مجلة العلوم السياسية, جامعة النهرين, العدد 59, 2019.

2- حازم صباح احميد, عماد وكاع عجيل, منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق, كلية القانون والعلوم السياسية, جامعة ديالى, مجلة العلوم القانونية والسياسية, المجلد التاسع, العدد الأول, 2020.

3- حنان يونس حافظ, واقع الفقر في العراق .... التحديات والمقترحات, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, كلية الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, مجلد 21, عدد 76, 2023.

4- – دنيا جواد, الإرهاب في العراق: دراسة في الأسباب الحقيقية: دراسة تحليلية لاسباب الإرهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية, مجلة العلوم السياسية, جامعة بغداد, العدد43.

5- عبير سهام مهدي، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية :العراق انموذجا ، مجلة السياسية والدولية ، العدد(22) ، 2012.

6- عدنان ياسين مصطفى، المجتمع المدني في العراق: التحديات والأفاق، مجلة الحكمة،العدد36 ، بيت الحكمة، بغداد، 2004.

7- مولاي ناجم ، اثر التطرف الفكري على الفرد والمجتمع ، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة ، العدد الخامس ، الجزائر ، 2017.

8- ريم شاكر كاتب, فرص وتحديات مشاركة العراق في سلاسل القيمة العالمية في ظل الازمات, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, كلية الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, السنة احدى وعشرون, العدد 76, 2022.

ثالثاً- الاطاريح:

1- ستار شدهان شياع, الإصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد عام 2003 وافاقها المستقبلية, أطروحة دكتوراة غير منشورة, كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, 2015.

2- حسن سعد عبد الحميد التحافي، السياسات العامة لمكافحة الإرهاب في العراق بعد2003، أطروحة دكتوراه منشورة ، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية ، 2017.

رابعاً- المؤتمرات:

1- نادى محمود حسن, التطرف الفكري أسبابه ومظاهرة وسبل مواجهته دراسة من منظور الكتاب والسنة, أبحاث ووقائع المؤتمر العام السابع والعشرين, جامعة الازهر, مصر.

خامساً- المراكز البحثية:

1- خالد عبد الغفار البياتي, كيف يمكن علاج التطرف الذي زرعه داعش, مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية تاريخ النشر 2022/1/14/ تاريخ الزيارة 2024/2/25, ينظر الى الرابط التالي: https:\\www.alnahrain.iq\post\672 .

2- عبد الغفار شكر، نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي، مجلة الحوار المتمدن، العدد985 ، 2004 ، شبكة المعلومات العالمية WWW.Ahewar.Org .

3- علي زايد العلي, التحديات غير المرئية للامن الوطني العراقي, مركز البيان للدراسات والتخطيط, 2018/6/26, ينظر الى الرابط: https: \\www.bayancenter.org\2018\06\4565